



في ذروة انكشاف طبيعة الصهيونية، وارتكابها فصلاً جديداً من فصول النكبة عبر جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، مدعمة بـ "بركات" منظومة الاستعمار العالمية؛ برّعت إرهابات النصر والهزيمة التي أشيعت بين خيام النازحين وبقية الفلسطينيين في مختلف غُوم فلسطين، كما اعتلت المفردتان سدة القوة الثاعمة للإعلام الفلسطيني من جزبي وغيره، بل وتقاذف كلا التيتين الكثير من الحسابات الحقيقية والوهمية على حيطان صفحات التواصل الاجتماعي، وكأن النصر والهزيمة، إحدى نتائج مباراة كرة قدم في نهائيات كأس آسيا! ناهيك عن تموضع القطبين المتقابلين نفسيهما قسراً في ماكنة الإعلام الإسرائيلية الموتورة، التي ما انفكت تبحث عن صور تضرّ يحلّ ليعطي عورة الانكسار التي تلقّتها المنظومة الأمنية في الساع من أكتوبر، ومقابلته ذلك بزرع فكرة الهزيمة وبث الإحباط في نفوس الفلسطينيين، بتسوية غزة أرضاً وإرجاعها -في هذه اللحظة من التاريخ الحديث- إلى العدم الذي لم تكن يوماً، ربما منذ أن كانت تُدعى يوماً ما "هزاتي"¹، وذلك من خلال تفنن الإجرام الإسرائيلي في صناعة مصفوفات قنّاء "بالجملة" من خرابٍ وقتلٍ وزهقٍ لكل روح فيها.

لقد غاب عن الأذهان، أن الصّدين -من نصر وهزيمة- لا ينطبقان على وصف إبادة تستهدف الكيان الفلسطينية بكلّ تجلياتها. فكيف يمكن لإبادة تسعى إلى محو القضاء عليك أن تُحتَرَل بنصر أو هزيمة؟! من المُجحف بحق من استشهد، وتجا، وصمد، وحقّ التاريخ والأجيال اللاحقة استخدام هذين الوصفين، فهما قسوة جائزة على من دقّ الثمن حقيقة على الأرض. تماماً كما لا يمكن تقزيم صمود الناس، وإفشالهم -برغم القهر وبؤس واقع الحال- مخطّط التهجير والتطهير العرقي، و"كبسلته" بالهزيمة الكراء؟!

ليست ثنائية النصر والهزيمة جديدة علينا نحن العرب. فقد دُقناها في النكسة، عندما أذاع لنا القومي المصري أحمد سعيد، خطابات النصر الوهمية، ونحن نتجرّع الهزيمة الساحقة، على أثير "صوت العرب".

برر سعيد الهزيمة المرة بأنه لم يكن يدرك الحقيقة، وأنه تلقى بيانات جاهزة من القيادة العسكرية متمثلة بالمشير عبد الحكيم عامر، وأن "صوت العرب" كانت في يد السلطة الحاكمة، أي: الناصرية، لكنه سرعان ما أدرك حجم خطيئته، فأحجم، ومن ثم خط استقالته لعبد الناصر، مسبباً إياها بأنه "يشعر بالغربة من الوطن والنفس والعمل". لكن سعيد فيما بعد، وفي مقابلة تلفزيونية مع الإعلامية الالامعة ليلي الأطرش منتصف السبعينيات، اعترف أنه كان يعرف



بالهزيمة، محدّدًا متى أيقن الحقيقة على حدّ تعبيره: "لقد كنت أعتقد أنني سأكون أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.. لكنني لم أكن أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.."

ربما لم يكن سعيد بالممارسة كذوبًا، ولا خبيثًا ينوي تضليل أُمَّة. ربما لم يكن ساجدًا لوليّ نعمة خليجي حينها، ولا جاثيًا أمام بلاط سلطان. من المحتمل أنّه لم يقصد حقًا إقصاء الحقائق لمصلحة النظام السياسي حينها، لكننا حملناه وزر النوايا، لأننا -جميعًا- عاجزون، لا تقوى على تحمّل المسؤولية. كان أحمد سعيد يحاول شحذ ما تبقى من همم الأمة العربية، كما يفعل البعض اليوم، ممن لا يرضون استدخال الهزيمة في النفوس، فيحاولون إسقاط أمانهم على مرارة الواقع السّحيق، مُستجدين انبعاث الحياة من كومة رماد من جديد. وعندما سألتَه **الأطريش** عن دوره في ممارسة التضليل، أقرّ بأنه كان مقصودًا "لقد كنت أعتقد أنني سأكون أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.. لكنني لم أكن أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.."

رصينة: "لقد كنت أعتقد أنني سأكون أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.. لكنني لم أكن أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.. وهو صحيح أيضًا."

إذا ما عُدنا إلى الوراء، كان أحمد عشية اليوم الأسود قد أذاع بصوته الجهوري على ميكروفون إذاعة "صوت العرب"، مخاطبًا الأمة العربية من المحيط إلى الخليج: "لقد كنت أعتقد أنني سأكون أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.. لكنني لم أكن أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.."

لقد كنت أعتقد أنني سأكون أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.. ولأنّهم المصدّقون، أضاف على الجملة الأخيرة: "لقد كنت أعتقد أنني سأكون أول من ينجح في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي.."

بعد الاستفاقة من هؤل هزيمة الأيام الست، عاب الجميع على أحمد سعيد فظاعة ما فعل من تهيج للمشاعر وإلهاب لها على نحو خذل فيه نفوس الملايين بعد اكتشاف الحقيقة، وبأنّه بالفعل ضلّ الأمة العربية، ولم يبادلها لحظة صدق كانت بأمر الحاجة لها، لـ "توضيب" نفسها من هزيمة مدوية. وفي قراءة لمحمد حسنين هيكل في كتابه "الانفجار 1967"، كان أحمد ضحية تضليل لا صانعًا له، عازيًا ما حدث آنذاك من رفع للمعنويات بدل قول الحقيقة، بسداجة في السياسة الإعلامية وإمعان في الإغراق في البروباغندا الدعائية. وهذا صحيح أيضًا.

"أكثر من أيّ زمان هيدا زمانك"

في مقابل ذلك كله، وفي ظلّ تسارع جولات التطبيع العربية، دون أيّ اشتراط بإنهاء الاحتلال؛ تبدو الدبلوماسية



من "أحمد سعيد" إلى الدولة الديمقراطية الواحدة

الفلسطينية عبئاً في سعيها إلى حصد مزيد من الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، مع التزامها الحديدي بإحياء عملية السلام التي تقود إلى حلّ الدولتين على حدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، مع أنها على أرض الواقع اليومي بلا سيادة، وبالرغم من نكث إسرائيل الكامل وعدم إيفائها بالتزاماتها التي وقّعت عليها. يأخذنا ذلك لما استقرّاه [رجا الخالدي في مقالته](#)، حيث أنّ هذه الدبلوماسية غير المتناسكة في وجهتها وسياساتها، تفتقر إلى أيّ أفق حقيقي لحلّ سياسي، في ظلّ استحالة توظيف العدالة الدولية لردع آلة الحرب الإسرائيلية المسعورة.

أمّا هذا الانسداد الشامل، تبرّز حاجتنا الفلسطينية إلى لحظة صدق نتحدّث بها مع ذاتنا، لحظة تقتضي التخلّي عن الشعاراتية المبنية على الأمان، مع الإقرار بمشروعية طرح الأسئلة، وفي مقدمتها: ماذا نريد، وكيف نتعاطى؟ ومن هنا، تتجلّى أهمية الحوار دون شيطنة أحد، بوصفه مدخلاً لإحداث، ولو شبه إجماع، تجاه القضايا التي كانت يوماً ما مؤطرة ومنظمة بفعل الأحزاب التقدمية، حين اقترنت صدقية العمل السياسي بوضوح التنظير والرؤيا معاً، ما يتطلب بناء المعرفة والقدرة النقدية لتحليل الواقع وتفكيكه، ومن ثم المشاركة في عملية التغيير.

من هذا المنطلق، نحن، قاعدياً، بحاجة إلى الانتقال من العمل الفردي إلى الجمعي، ومن ثمّ العمل على تجريف كامل [للمسار الحالي]، ورفع سقف الخطاب بالعودة إلى المربع الأول: فلسطين التاريخية، نعم فلسطين التاريخية دون رمسّة، بل مع يقينٍ راسخ وإيمانٍ بحريّة فلسطين من النهر إلى البحر. ويُلور هذا الطرح فكرة حماية فلسطين من المساومة، مع عدم التخلّي عن قُرانا ومدُننا المهجّرة، من يافا وحيفا وعكا وصفد والرملة واللّد وطبريا، وترجم بما ذهبت له [حملة الدولة الديمقراطية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية](#)، بعيداً عن مخلفات الاستعمار وما ورّثه من منطق هويّاتي، وإنما القائم على أساس المساواة الكاملة، والمواطنة العادلة، والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، لجميع السكّان دون تفرقة، والتي من الممكن جدّاً أن يُصار مستقبلاً إلى تحويلها لحركة سياسية سيادية تحمل رؤى تحرّرية وحلاً سياسياً عادلاً للقضية الفلسطينية.

الدولة الديمقراطية الواحدة

لم يأت طرح [الدولة الديمقراطية الواحدة](#) بوصفه نتيجة لخياراتٍ سياسيةٍ ظرفيّة، ولا باعتباره استنتاجاً تاريخياً أمّله إخفاقات حلّ الدولتين، ولا بتشكيله مخيلاً رمزياً أو حلمًا سورباليّاً، بل لأنّه في جوهره، طرحٌ عادلٌ للشعب الفلسطيني



من "أحمد سعيد" إلى الدولة الديمقراطية الواحدة

على أرضٍ تُسَعُّ للجميع، ولأنَّ برنامجه يقوم أساسًا على تفكيك الصهيونية بوصفها أيديولوجيا قائمة على العنصرية والتفوق العرقي.

أما كيفة تحقيق هذا النهج، فإنها تتضمن طيفًا واسعًا من أدوات النضال والمناصرة، بعضها قديم، سبق وأن سارت عليه الحركة الوطنية الفلسطينية في مراحل كانت تمتلك فيها نهجًا واضحًا، وفكرًا استراتيجيًا تقدميًا نيرًا، لا يقتصر على أهدافٍ تكتيكيةٍ قصيرة الأمد، وهو نهجٌ نظر له أيضًا عددٌ من المفكرين، وفي مقدّمهم **إدوارد سعيد**. وبعضها جديد، وليد المرحلة.

من هنا، يَقدُّنا مشروعُ تفكيك الصهيونية، وُصولًا لهدفِ الدولة الواحدة، إلى ضرورة بناء تحالفات في الدّاخل والخارج؛ أي مع أصحاب الصّوائر الحيّة أيّما وُجدوا، ومن ضمنهم اليهود المناهضين للصهيونية، ممن يعترفون بأن الاحتلال هو جزء من مشروع استعماري استيطاني إحلالي ونظام فصل عنصري، والمؤمنين أيضًا بالحقوق الفلسطينية كاملة، بمن فيهم أولئك الذين يحملون، من الناحية الفئّية، الجنسيّة الإسرائيلية بفعل قانون القومية والجنسية الذي قرّضه الاحتلال الاستعماري داخل فلسطين المحتلة، والمستعدّون لتسخير هذه الخطوة في النضال والمقاومة مع الفلسطينيين ضدّ الصهيونية.

إلى جانب ذلك، يراهن هذا التوجّه أيضًا على الانزياح المتنامي في وعي الشعوب، وعلى التفاف ميادين التضامن الأمميّة حول القضية الفلسطينية، ومن بينها أصوات يهودية ما انفكت تهتفُ في مسيراتِها "**not in our name**" رغم ما تدفعه من أثمان باهظة، عبر وسمها باللاسامية أو باتهامها بأنها "**self-hater jews**"، في تعبيرٍ فاضح عن ضيق المنظومة الصهيونية بكلّ من يخرج عن سرديّتها.

التقاطعات التاريخية والمعاصرة

تصطدم فكرة النضال المشترك مع المؤمنين بالحقوق الفلسطينية الكاملة، وعلى رأسها حقّ العودة، بواقعٍ يعكسُه استطلاعات الرأي داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث تُنصَح، فكرًا وممارسةً فاشيّة وانتقاميّة تجاه كلّ ما هو فلسطيني، الأمر الذي يَقدُّ بالضرورة إلى التشكيك بوجود شريكٍ حقيقيٍّ فاعل في هذا النضال. فليس ثمة يسار إسرائيلي



من "أحمد سعيد" إلى الدولة الديمقراطية الواحدة

بالمعنى الحقيقي والمؤثر، بل هم "قلة القلة" من أفراد معزولين، لا يمتلكون تأثيرًا حقيقيًا في منظومة القتل والاستعمار التي تستهدفنا يوميًا.

مع ذلك، إذا ما عُدنا إلى الجذور الفكرية لتوجه الدولة الديمقراطية الواحدة، يُمكن العثور عليها في [الميثاق الوطني الفلسطيني](#)، وفي مواقف حركة "فتح" المبكرة، التي فُرقت بوضوح بين اليهودية والصهيونية، مع التأكيد على إمكانية اندماج اليهود المناهضين للصهيونية في مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية. في هذا السياق، تُستحضر نماذج تاريخية ليهود عارضوا الاحتلال والعنصرية والآرية المزعومة، وانخرطوا في النضال الفلسطيني، مثل التجربة النضالية لحركة "متسبين"، وإيلان هاليفي، ويوري ديفيس، ممن شغلوا أدوارًا سياسية وفكرية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وأسهموا في الدفاع عن قضية اللاجئين وحقوق الشعب الفلسطيني. ناهيك عن العربي اليهودي الخلي، كما يحبّ التعريف عن نفسه، حاييم بياجو، إضافة إلى المناضل الكاتب والصحافي ميخائيل وارثوفسكي الملقب بـ"ميكادو".

التقط اليسار الفلسطيني مبكرًا أهمية كشف التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه والبناء عليها في مواجهة الصهيونية كنظام إقصائي عنصري، مؤكدًا أنّ هذا الطرح لا يستهدف اليهود، بل يسعى إلى تفكيك دولة قائمة على الاستعمار والتطهير العرقي، واستبدالها بدولة فلسطينية ديمقراطية واحدة تحتضن جميع سكّانها على أساس المساواة. في هذا الإطار، لا يُمكن القفز عن الدور الحيوي والناشط لأحزاب اليسار الفلسطيني في السبعينيات والثمانينيات في استقطاب يهود مناهضين للصهيونية، كما في تجربة ["الفهود السود"](#) و**تحرية مركز المعلومات البديلة**، حيث قدّمت هذه الأحزاب تنظيمًا أخلاقيًا وسياسيًا لتجارب تاريخية عزّزتها لاحقًا دعوات معاصرة، من بينها [رسالة أحمد سعدات](#) الأخيرة بعنوان: "كَي لا نفقد الاتجاه"، الخارجة من سجن ريمون، صيف 2023، والتي شدّد فيها على ضرورة توثيق العلاقات مع القوى اليهودية الديمقراطية المناهضة للصهيونية ومشروعها العنصري، مهما كان وزنها وثقل تأثيرها الراهن، وذلك في إطار توسيع المقاطعة الدولية ونزع الشرعية عن المشروع الاستعماري.

لكي لا نَقع من جديد في جُبّ أحمد سعيد في "جوع يا سمك البحر جوع"، أو في أيّ من ادّعاءات الصهيونية؛ نستذكر الإجابة السديدة للعروبي والأممي [جورج حبش في إحدى مقالاته باللغة الإنجليزية](#)، حين قال: "□□□ □□□□ □□□"

ولأنّ التّوايا وحدها لا تكفي، ولا تَعِدُّ بالؤلّوج إلى الجَنَّةِ مباشرة، ولأنّ الطريق إلى جهنّم أيضًا مليء بالتّوايا الحسنة، وإذا ما أردنا الاتفاق على معايير التّحالفات الممكنة بناؤها، فنحن بحاجة إلى خطاب فلسطينيّ واعي وواضح، دون السُّقوط في فخّ التطبيع. يتوجّب على مُناهضي الصهيونية من الإسرائيليين أن ينظّموا أنفسهم جيدًا، ويراجعوا أفكارهم، لأنّ



جميع ما دُكر من تقاطعات ونضالات وتلاقٍ، لا يُلغي ضرورة حَسْم مسألة المرجعية والتَّسليم بمفصل تاريخي نستند عليه (أهي حدود النكسة 1967 أم نكبة 1948)، والأخيرة هي الخراب الأساسي الذي آل إلى ما نحن عليه الآن. في اعتقادي، إنَّ أيَّ اتفاق أو ارتكاز على حدود 1967، وأخصَّ بالذكر الإسرائيليين الذين يؤمنون بحلِّ الدولتين، ما هو إلَّا تكريس لنظام الاضطهاد والفصل العنصريّ، وتجميل للفوقية وتشويه لمبدأ المساواة بمكياج هزيل، وتسخيف لأيّ وعي حقيقي ومسؤول ممكن أن يعوّل عليه، وقد أشخصه أنّه معنا من باب "الحرام"، والنظرة الدونية غير المُقرّة عندها، وتغافل "غير عقوي" عن أصل الأشياء.

إنَّ سيفر التَّكوين في قضية فلسطين قد بدأ قبل النكبة بكثير، ما يُرجعنا بطبيعة الحال إلى الارتكاز حولَه كنقطة مفصليّة، أيّ فلسطين الانتدابيّة قبل نكبة 1948، وأقول "بأسف" انتدابيّة وليس تاريخيّة، لأن حدودنا هي الأخرى نتاج تقسيم واستعمار لطالما تكالَب على المنطقة، وإلّا ما الطبيعي جدًّا الاستناد ليلاد الشَّام، التي تُرجعنا إلى العُروبة والقومية العربية.

نعم، هناك اختلاف برأبي بين الصهيونيّ والإسرائيليّ، وإذا ما تخلّى الأخير عن الأول بالكامل، يعود يهوديًا، ولا أذكر أن كان لنا عداً مع اليهود والعيش معهم في دولة ديمقراطية واحدة. لطالما كانت هذه الأرض مرتعًا لثلاث ديانات، عاشت فيما بينها بانسجام طبيعي كما وثّقه المؤرّخون، حتى في مذكرات المثقفين و"العويّدة" أمثال [واصف جوهريّة](#) وغيره.

توظيف اليهودية لخدمة أطماع المشروع الصهيوني الاستعماري والاستيطاني من خلال صناعة جنسية وقومية إسرائيلية، هي "حشْم" آدم للتفاحة وارتكاب الخطيئة الأولى. لذا، يتملّ شرط العدالة الأوّل في الدولة الديمقراطية الواحدة: حدود ما قبل النكبة.. الحدود ما قبل الخطيئة الأولى.



من "أحمد سعيد" إلى الدولة الديمقراطية الواحدة

الكاتب: هند شريدة